وثيقة معلومات المشروع /

ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التصميم | تاريخ الإعداد/التحديث: 12 أيار/مايو 2016 | تقرير رقم: PIDISDSC17681

**معلومات أساسية**

**أ. بيانات أساسية حول المشروع**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **البلد**  لبنان | **رقم تعريف المشروع**  P159692 | **رقم تعريف المشروع الرئيسي (إن وجد)** | **اسم المشروع**  تحديث نظام إدارة الأراضي (P159692) |
| **المنطقة**  الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | **تاريخ التقييم التقريبي**  17 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | **التاريخ المتوقع لانعقاد المجلس**  26 أيلول/سبتمبر 2017 | **مجال الممارسة (الرئيسي)**  الممارسة العالمية الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة |
| **أداة الإقراض**  تمويل مشروع استثماري | **القطاع/القطاعات**  الإدارة المركزية الحكومية (%25)، الإدارة العامة - الزراعة والصيد والحراجة (50%)، تكنولوجيا المعلومات (25%) | **الموضوع/المواضيع**  إصلاح الخدمة الإدارية والمدنية (%10)، السياسة والإدارة الضريبية (%20)، إدارة الأراضي (60%)، الحكومة الإلكترونية (10%) | **المقترض**  وزارة المالية |
| **الهيئة المنفّذة**  المديرية العامة للشؤون العقارية |  | | |

**التمويل (بملايين الدولارات)**

|  |  |
| --- | --- |
| **مصدر التمويل** | **المبلغ** |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 50.00 |
| **التكلفة الكلية للمشروع** | **50.00** |

**فئة التصنيف البيئي قرار مراجعة التصميم**

الفئة ب – تقييم جزئي المسار الثاني – سمحت المراجعة بالمضي في إعداد المشروع

**هل تم نقل وظائف الرقابة والاعتماد الخاصة بالإجراءات الوقائية إلى مدير الممارسة؟ (لن يتم الإفصاح عنها)**

كلا

**قرار آخر (حسب الحاجة)**

**ب. المقدّمة والسياق**

**السياق القطري**

لبنان بلد صغير متوسط ​​الدخل منفتح ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. بلغ عدد سكانه عام 2013 4.5 مليون نسمة. تشكّل السياحة والخدمات المالية العمود الفقري للاقتصاد الوطني. ويقع لبنان في إحدى أكثر المناطق توتراً في العالم، ويتعرّض باستمرار لهزات سياسية وأمنية كبيرة مع وجود مخاطر مرتفعة من العنف والصراع كما يتضح من الحرب الأهلية المدمرة التي استمرت من عام 1975 إلى عام 1990، وحرب 2006 الأحدث عهداً، والأثر غير المباشر المستمر للحرب في سوريا على لبنان. وقد أدّت الصراعات المتكرّرة إلى تغيير جذري للأوضاع في مختلف القطاعات -الحكم والبنية التحتية والاقتصاد الكلي- ما أدّى إلى تقويض مسار التنمية في البلاد. على مدى السنوات اﻠ 25 الماضية، سعى لبنان جاهداً إلى الحد من الفقر الواسع الانتشار، ولكنه لم ينجح في تحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل بسبب وجود عقبتين متعاضدين وواسعتي الانتشار (شاملتين): 1) نظام حكم طائفي أدّى بشكل متزايد إلى تعطيل عملية صنع القرار وهو عرضة للتأثيرات الخارجية؛ و(2) الصراع والعنف (الناجمان جزئياً عن ديناميات أوسع للصراع في الشرق الأوسط).

وإذا ما أراد لبنان خلق فرص العمل والوظائف التي يحتاجها مواطنوه وإحراز تقدّم نحو تحقيق الهدفين المزدوجين، وتجنّب المزيد من التدهور في رفاه المواطنين، والأهم من ذلك، إدارة الضغوطات الإضافية الناجمة عن الصراعات الإقليمية، تبرز حاجة ملحة للنظر في إجراء سلسلة من الإصلاحات. والإجراءات الرئيسية التي من شأنها أن تحسّن آفاق التنمية في لبنان هي التالية: أ) الحد من مواطن الضعف في المالية الكلية، (ب) تحسين حوكمة وفعالية المؤسسات العامة، ج) معالجة الثغرات في مجال الطاقة من أجل زيادة إنتاجية القطاع الخاص وتخفيف العبء المالي الكلي، د) تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي يصبح لبنان مرتبطاً تماماً بالاقتصاد العالمي ويصبح بإمكانه أن يخلق فرص عمل تساعد على تحسين مناخ الأعمال لتخفيف العبء على إنشاء الشركات وأعمالها، ز) زيادة الاستثمارات في مجال النقل بحيث يتمكّن الأشخاص والمنتجات من التحرّك بكفاءة، ح) معالجة القضايا البيئية لحماية الموارد الطبيعية في لبنان، بما في ذلك المياه.

ومن شأن تحسين أمن حقوق الأرض والملكية أن يشكّل جزءاً أساسياً مهماً من الاستجابة المطلوبة وخاصة خلال أوقات النزاع وارتفاع الطلب على الأراضي لتوفير المأوى والتحضّر وإنتاج الغذاء، وزيادة وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة لتغيّر المناخ. وقد تم تحديد توافر البيانات والوصول إلى المعلومات على أنها من القيود الأساسية التي تؤثّر على صنع السياسات القائم على الأدلة وتعيق اطلاع الجمهور. وتكمن أوجه القصور الرئيسية في التوقيت المناسب للبيانات، وموثوقيتها بسبب ضعف القدرة الإحصائية الشاملة، وعدم كفاية تغطية البيانات للفقر، وتوزيع الدخل، والقياسات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات. وبالرغم من أن بعض الوزارات قد حسّنت من الإفصاح عن البيانات ونشر التقارير، إلا أن قدرة الجمهور العام في الوصول إلى المعلومات التي تكون عادة متاحة للجمهور في بلدان أخرى لا تزال محدودة. كما أن زيادة فرص الوصول إلى البيانات الجغرافية المكانية الموثوقة أمر أساسي بالنسبة إلى ضرورة تعزيز الابتكار وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل والنمو واتخاذ القرارات المستنيرة وتعزيز قاعدة الإيرادات والحكم المحلي.

**السياق القطاعي والمؤسّسي**

تستند حيازة الأراضي في لبنان إلى القانون المدني من عهد الحماية الفرنسية والملكية الخاصة للأراضي والممتلكات. وتُعتبر الاستثمارات في الأراضي والمباني من المصادر الأكثر جاذبية للربح في البلاد. غير أن هناك عدم وضوح في الملكية ونقص في التسجيل الإجمالي للأراضي الحكومية والعامة وترتيبات مؤسسية ضعيفة، الأمر الذي يؤدّي إلى استخدام غير كفء للموارد الطبيعية والأراضي والممتلكات، مما يؤثّر أيضاً على حماية البيئة من خلال السماح بالاستغلال المفرط والتعديات والتطوير غير النظامي. الطابع غير النظامي منتشر على نطاق واسع في المجالات العامة ويتم تقسيم مسؤوليات إدارة أراضي الدولة بين عدة هيئات حكومية وبلديات، ولا يوجد جرد شامل لأراضي الدولة وممتلكاتها.

وبالنسبة إلى المؤسسة المسؤولة عن إدارة الأراضي في لبنان، فهي المديرية العامة للشؤون العقارية التي تقوم بإدارة نظام سجل عقاري ومساحي رقمي جيد. ولكن بالمقارنة مع هيئات مماثلة، يُعتبر النظام ضعيف الأداء في مجال تبادل البيانات الجغرافية المكانية الرقمية، وتغطية السجلات، وجرد أراضي الدولة وإدارتها، وتقييم الضرائب على الممتلكات. على سبيل المثال، أ) يقوم السجل العقاري اللبناني بمعالجة 800 ألف طلب حصول على المعلومات بطريقة يدوية سنوياً، في حين أن البوابة الإلكترونية الكرواتية للسجل العقاري (التي تغطي تقريباً نفس حجم السكان) تقوم بمعالجة 25 مليون استفسار على الإنترنت سنوياً، ب) بالرغم من أن بدء السجل العقاري والمساحي الرقمي في لبنان بتقديم بعض الخدمات الإلكترونية إلى الجمهور يُعتبر أمراً إيجابياً، لا يُعترف بالسجلات الرقمية على أنها سجلات قانونية ويتم الاحتفاظ بالسجلات اليدوية بالتوازي على أساس قانون تسجيل يعود للعام 1926، ج) لدى السجل العقاري اللبناني تغطية جيدة للممتلكات الخاصة (قطع الأراضي والشقق)، ولكن السجل المساحي يغطي 55% فقط من قطع الأراضي، د) لم يتم توفير إمكانية الوصول المباشر إلى السجل العقاري والمساحي الرقمي إلا في بعض الأقسام الفنية في وزارة المالية والمديرية العامة للشؤون العقارية.

يحتاج النظام الحالي لتقييم الضرائب على الممتلكات إلى إصلاح. وعلى وجه التحديد، فإن عملية تسجيل المعاملات (القيمة) تترك مجالاً للذاتية وعدم الموضوعية، وهي عرضة للفساد، وتؤدّي إلى تسجيل قيم أدنى من قيم السوق، مما يؤثّر على المعلومات المتاحة في السوق، كما يؤثر بالتلازم مع ممارسات تقييم غير منسقة، على إنصاف الضرائب على الممتلكات.

وقد تم إنشاء بنية تحتية وطنية أساسية للبيانات المكانية في الإطار التنظيمي والأمر الإيجابي هو أن نظام الإحداثيات المرجعي للبنان وسوريا يُستخدم لجميع عمليات رسم الخرائط بالرغم من أن بعض نقاط التحكم قد دُمّرت. وأيضاً بالرغم من إنشاء بوابة جغرافية إلكترونية سليمة من الناحية الفنية، إلا أنها تفتقر إلى الاتصال بمعظم مجموعات البيانات الجغرافية المكانية ولا توفّر الخدمات العامة، وبالرغم من وجود تصوير من الأقمار الصناعية حديث (2013)، لا تتم مشاركته على نطاق واسع، ورسم خرائط أساس أكثر تفصيلاً قد عفا عليه الزمن. وبشكل عام، تملك إدارة الأراضي اللبنانية العديد من العناصر والقدرات الأساسية، ولكن لم تتم الإستفادة من هذه القدرات لكي تصبح البنية التحتية والخدمات المتعلقة بإدارة الأراضي رقمية وحديثة.

**العلاقة مع إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بلبنان**

من شأن المشروع المقترح تحديث نظام إدارة الأراضي الرقمي ودعم إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بلبنان (إطار الشراكة الاستراتيجية CPF) الذي وضعه البنك الدولي للسنوات المالية 2016-2022 على صعيد محور الحوكمة وتعزيز العقد الاجتماعي، من خلال مساهمات متعددة في مجالات الشفافية والحكم الرشيد في إدارة الأراضي، وفرض الضرائب على الممتلكات، والقطاعات الجغرافية المكانية. ومن شأن هذا المشروع أيضاً زيادة الشفافية في المعاملات العقارية، وتحسين فرص الحصول على بيانات السجل العقاري والبيانات الجغرافية المكانية، وبالتالي تعزيز المساءلة واتخاذ القرارات المستنيرة. وكذلك، سيساهم هذا المشروع في تشجيع النقاش حول إصلاح السياسات المتعلقة بالأراضي وتعزيز برنامج الحوكمة الإلكترونية من خلال ربط السجلات والخدمات المتعلقة بالأراضي وتلك الجغرافية المكانية ببوابة الحوكمة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم المشروع في مجالي التركيز ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية من خلال تحسين القدرات المادية والمؤسسية في قطاع الأراضي (تعزيز إدارة الأراضي، وإدارة أراضي الدولة، وقدرات تقييم الممتلكات وفرض الضرائب على الممتلكات) وزيادة الفرص الاقتصادية من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات المتعلقة بالأراضي والبيانات الجغرافية المكانية لدعم ابتكارات متعددة من القطاعين الخاص والعام.

**ج. الهدف الإنمائي المقترح للمشروع**

تحديث نظام السجل العقاري والمساحي الرقمي في لبنان لإتاحة الوصول الموسّع إلى البيانات الجغرافية المكانية المتعلقة بالأراضي والممتلكات المحدّثة واستخدامها لاتخاذ القرارات، وإدارة أراضي الدولة، وتقييم الممتلكات، وتعزيز الإيرادات.

**النتائج الرئيسية (من مذكرة تحديد مفاهيم المشروع)**

1. زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات تسجيل الملكية العقارية الرقمية (% من سجلات السجل العقاري والمساحي المتاحة للجمهور).

2. متوسط عدد الأيام لتسجيل معاملة متعلقة بالملكية (#، المؤشر الأساسي لإدارة الأراضي).

3. تصوّر المستخدم لجودة خدمات تسجيل الملكية العقارية (%، تصنيف حسب نوع الجنس، المؤشر الأساسي لنوع الجنس والأراضي).

4. عدد الخدمات الإلكترونية التي أطلقها السجل العقاري والمساحي للمستخدمين الحكوميين وغير الحكوميين، أي الوزارات المختصة والهيئات الحكومية والبنوك التجارية والكتّاب العدل ومسّاحي الأراضي من القطاع الخاص... (#).

5. عدد مجموعات البيانات الجغرافية المكانية التي يمكن الوصول إليها من خلال البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية (NSDI) (#).

6. دمج إدارة أراضي الدولة الآلية في نظام السجل العقاري والمساحي الرقمي (نعم/لا).

7. وضع منهجية متكاملة ومنصفة لتقييم القيمة الإيجارية (نعم/لا).

8. تحسين الاستدامة المؤسسية لقطاع السجل العقاري والمساحي (نعم/لا).

**د. توصيف المفاهيم**

من شأن الهدف الإنمائي للمشروع المقترح أن يتحقق عن طريق: أ) تحديث حلول وتكنولوجيات وشبكات إدارة الأراضي، ب) تنفيذ البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية لمشاركة البيانات والخدمات الجغرافية المكانية مع الجمهور، ج) تطوير نظام تقييم شامل ونظام تجريبي لفرض الضرائب على الممتلكات، د) تطوير نظام إدارة أراضي الدولة، ه) تشجيع الاستدامة ودعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات من خلال الحكم الرشيد، و) التخلّص تدريجياً من عمليات إدارة الأراضي المتداخلة والمتوازية (القديمة).

أما بالنسبة إلى المستفيدين من المشروع، فسيكونون على النحو التالي: أ) الجمهور الذي يمكن أن يمتلك ويؤجّر ويرهن ويستخدم الأراضي والممتلكات تحت حماية التسجيل القانوني للحقوق، ب) دافعو ضريبة الأملاك والمالكون الذين يمكن أن تخضع ممتلكاتهم للمصادرة، والذين سيستفيدون من قيم أراض أكثر إنصافاً وشفافية، ج) المستثمرون الذين يعوّلون على الوصول الآمن إلى العقارات والحصول المحسّن على الائتمان، د) الحكومة والبلديات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية التي يمكنها الاستفادة من الوصول عبر الإنترنت إلى معلومات جغرافية مكانية دقيقة، ه) المديرية العامة للشؤون العقارية على وجه الخصوص التي ستستفيد من عمليات وهياكل مؤسسية أكثر استدامة. كما سيستفيد المجتمع عموماً من تحسين إدارة الأراضي تدعمه معلومات مكانية محدّثة ويمكن الوصول إليها متعلقة بالأراضي والممتلكات والمعاملات الخاصة بها، الأمر الذي سوف يحسّن المساءلة واتخاذ القرارات المستنيرة، وكذلك وضع السياسات المتعلقة بالأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية.

يشمل هذا المشروع خمسة مكوّنات وتبلغ تكلفة القرض بصورة مبدئية 50 مليون دولار:

**المكوّن ألف:** تحديث السجل العقاري والمساحي الرقمي، 15 مليون دولار أمريكي. يهدف هذا المكوّن إلى تنفيذ حل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكامل للنظام الرقمي للسجل العقاري والمساحي وإدارة أراضي الدولة. ومن شأن هذا المشروع: 1) تنفيذ نظام السجل العقاري والمساحي المتكامل الجديد وإنشاء قاعدة بيانات موحّدة، 2) تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، 3) تنفيذ الخدمات الإلكترونية الجديدة وإدماجها مع الأنظمة الخارجية، 4) إنشاء المحفوظات الرقمية ومركز التعافي من الكوارث، 5) مسح الخرائط المرجعية الورقية المتبقية وتحويلها إلى متّجهات، 6) تحسين أماكن العمل التقني والمكاتب الرئيسية، 7) استحداث نظام بريد إلكتروني وإدراج حلول للتوقيع الرقمي ونقل الملكية إلكترونياً. وسوف يتم تطوير النظام وفقاً لتحليل العمليات التجارية وإعادة الهندسة، وبعد ذلك سيتم تجربته وتعميمه، وسيتم تدريب الموظفين تدريباً كاملاً على تشغيله.

**المكوّن باء:** البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية، 8 ملايين دولار أمريكي. يهدف هذا المكوّن إلى تحسين تحديد وتخزين واستخدام ومشاركة وتبادل البيانات والخدمات الجغرافية المكانية في لبنان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير إمكانية الوصول إلى بيانات السجل العقاري والمساحي وغيرها من مجموعات البيانات الجغرافية المكانية العامة من خلال البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية. ومن شأن هذا المشروع: 1) وضع وتنفيذ استراتيجية البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير المفتوحة الدولية، 2) تصميم وتشغيل نظام المحطة المرجعية العاملة بصفة مستمرة (CORSS)، 3) إنشاء خريطة أساس موحّدة (صورة مصحّحة متعامدة أو صورة جوية)، 4) تحديث التقنيات والبنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية، 5) ربط البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية بنظام الحوكمة الإلكترونية في لبنان.

**المكوّن جيم:** تقييم العقارات وفرض الضرائب على الممتلكات، 12 مليون دولار أمريكي. يهدف هذا المكوّن إلى إنشاء نظام تقييم شامل وخريطة قيمة الأرض (معدّلة حسب مؤشرات الأسعار) لزيادة شفافية السوق والحد من مخاطر القطاع المصرفي/الرهن العقاري وكذلك تعزيز ضريبة الأملاك المتكررة. ومن شأن هذا المشروع: 1) تطوير منهجيات تقييم شامل، 2) إجراء جرد بيانات للبيانات المالية المتعلقة بالأراضي والممتلكات في لبنان، 3) وضع خريطة قيمة الأرض وفقاً لمؤشرات السوق الحقيقية المشتقة، 4) إجراء إعادة تقييم عام لجميع الممتلكات في لبنان، 5) دراسة الخيارات المتاحة لإجراء إصلاح شامل لضريبة الأملاك والتي تشمل إعادة النظر في أساس الضريبة، 6) صياغة أنظمة حديثة لدعم إصلاح ضريبة الأملاك، 7) توفير التدريب وبناء القدرات لموظفي المديرية العامة للشؤون العقارية ووزارة المالية والجهات المعنية في القطاع، 8) تقديم تحليل للأثر الاجتماعي الناجم عن إعادة التقييم والإصلاح الضريبي المقترح، 9) تحسين التثقيف والتوعية بشأن التقييم وتسهيل التزام مهنة التقييم في لبنان بمعايير التقييم الدولية.

**المكوّن دال:** إدارة وجرد أراضي الدولة، 10 ملايين دولار أمريكي. يهدف هذا المكوّن إلى دمج أراضي الدولة في السجل العقاري وتطوير نظام جديد لإدارة أراضي الدولة. ومن شأن المشروع المقترح: 1) تحديد الأشياء ذات الصلة بأراضي الدولة على خريطة الأساس المساحية بناء على نظام تصنيف محسّن، 2) إنشاء طبقة بيانات لرصد استخدام الأراضي (لدعم اتخاذ القرارات بشأن المباني غير الشرعية والتعديات، إلخ)، 3) تطوير قدرات المكاتب المناطقية للمديرية العامة للشؤون العقارية بغية إجراء عمليات رصد لأراضي الدولة، 4) إنشاء وحدة نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة أراضي الدولة (مع تحسين الخريطة وإدارة الأراضي ونزع الملكية والتخطيط الاستثماري ووظائف المزادات والتأجير)، 5) ربط خطط التقسيم المكاني بنظام السجل العقاري والمساحي وإدارة أراضي الدولة (من خلال البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية)، 6) وضع واعتماد استراتيجية جديدة واتفاقات مشتركة بين المؤسسات وتنسيق مشترك بين الهيئات من أجل إدارة أراضي الدولة. أثناء إعداد المشروع، وعند خضوعه لمزيد من الدراسة، يمكن لهذا المكوّن أيضاً أن يموّل مرحلة تجريب أو حملة محدودة لمسح وتسجيل أراضي الدولة غير المسجلة، ولكن هذا الأمر قد لا يكون ممكناً بسبب أوجه الضعف الاجتماعي المرتبطة به أو النقص في ميزانية المشروع.

**المكوّن هاء:** التطوير المؤسسي والتنظيمي، بناء القدرات وإدارة المشاريع، 5 ملايين دولار أمريكي. يهدف هذا المكوّن إلى تحسين الهياكل المؤسسية والمتعلقة بالحوكمة في المديرية العامة للشؤون العقارية لإتاحة التنفيذ الناجح للمشروع الشامل وضمان استدامة النتائج المخطّط لها. كما يهدف إلى تطوير هيكل إداري حديث لنظام إدارة الأراضي وأيضاً توفير الدعم في مجال إدارة المشاريع وإعداد التقارير والإئتمان والإجراءات الوقائية لتنفيذ المشروع. ومن شأن هذا المشروع: 1) دعم الإصلاح المؤسسي للمديرية العامة للشؤون العقارية من خلال وضع وتنفيذ الرؤية والاستراتيجية المؤسسية والخطة التشغيلية، 2) تقديم التحليل القانوني وتحسين الإطار التنظيمي حيثما أمكن ذلك، 3) تنفيذ الهياكل لتعزيز مساءلة أصحاب المصلحة الرئيسيين من قبل المديرية العامة للشؤون العقارية، 4) تعزيز سياسات وإجراءات الموارد البشرية (بما في ذلك التدريب وبناء القدرات والعلاوات والتناوب على الوظائف والتوظيف) في المديرية العامة للشؤون العقارية، 5) القيام بأنشطة توعية عامة لتحسين التصوّر العام عن المديرية العامة للشؤون العقارية وخدماتها، 6) رصد وتقييم أنشطة المشروع، 7) تقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المشروع، 8) الإبقاء على وحدة تنفيذ المشروع (PIU) خلال فترة تنفيذ المشروع.

**الإجراءات الوقائية**

**أ. موقع المشروع والخصائص الفيزيائية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)**

**ب. قدرة المقترض المؤسسية المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية**

**ج. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق**

تشاوغانغ وانغ (أخصائي أول في مجال التنمية الاجتماعية) - أخصائي إجراءات وقائية اجتماعية   
علاء أحمد سرحان (أخصائي أول في مجال الاقتصاد البيئي) - أخصائي إجراءات وقائية بيئية

**د. السياسات التي قد تُطبّق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **سياسات الإجراءات الوقائية** | **تم تفعيلها؟** | **التوضيح (اختياري)** |
| التقييم البيئي (OP/BP 4.01) | نعم | سيتم تفعيل هذا الإجراء الوقائي بسبب أعمال الترميم والتجديد البسيطة في المرافق التقنية والمساحات المكتبية المقرّرة في إطار المكوّن ألف. وتشمل التأثيرات والمشاغل البيئية المصاحبة الغبار والضوضاء والسلامة في الموقع وإدارة النفايات. وستكون هناك حاجة إلى خطط الإدارة البيئية الخاصة بالموقع. |
| الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04) | لا |  |
| الغابات (OP/BP 4.36) | لا |  |
| مكافحة الآفات (OP 4.09) | لا |  |
| الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11) | لا |  |
| الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10) | لا |  |
| إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12) | يحدّد لاحقاً | لن يتسبّب المشروع بحيازة الأراضي أو الآثار المرتبطة بها، وبالتالي لم يتم اقتراح تفعيل الإجراء الوقائي. غير أن الحكومة قد طلبت النظر أيضاً من خلال إعداد المشروع في تمويل المكوّن الفرعي المتعلق برسم خرائط أراضي الدولة، الأمر الذي من شأنه تسهيل التسجيل المنظّم لأراضي الدولة وممتلكاتها المحدّدة. ولكن لا يوجد حالياً أي اتفاق حول هذا الموضوع وستتم دراسة المدى الفعلي لمشاركة المشروع في جرد أراضي الدولة الميداني أثناء مرحلة إعداد المشروع. وفي مرحلة التصميم، من غير المحتمل إجراء مسح ميداني وحملة تسجيل لإنشاء جرد لأراضي الدولة أو لتسجيل أراضي الدولة في مناطق محدّدة كونها محفوفة بالمخاطر بشكل مفرط بسبب تعقيدات متعددة، ونقص واضح في تحديد وترسيم أراضي الدولة، ومستوى عال محتمل من التعديات، وتزايد الضغط على الأراضي ويرجع ذلك إلى عدد اللاجئين الكبير في لبنان. واعتباراً من الوقت الحالي، سيركّز استثمار المشروع في جرد أراضي الدولة على تطوير تطبيق جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة أراضي الدولة، وتوضيح الإطار التنظيمي وجرد البيانات الموجودة المتعلقة بأراضي الدولة. لا توجد خطط لالتقاط بيانات جديدة يتعيّن على تمويل المشروع الاضطلاع بها، وبالتالي لن يحصل أي تأثير على تملّك الأراضي، ولن تحصل أي إعادة توطين قسرية ناجمة عن المشروع. وكحد أقصى، يمكن تسهيل تجريب المنهجيات لمتابعة استثمار المشروع في جرد أراضي الدولة في نهاية فترة تنفيذ المشروع.  وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل الاستثمار في تقييم العقارات في إطار المكوّن جيم إنشاء الترسيم والتحديد للأغراض المالية. فقد يكشف التحديد عن خصائص لم يتم ترسيمها أو تسجيلها في السجل المساحي. غير أن نشاط إنشاء الترسيم المحتمل لن يغيّر الحقوق القائمة المتعلقة بالممتلكات، وبالتالي لن يؤثّر على استخدام الأراضي أو تملّكها أو يؤدي إلى إعادة توطين قسرية.  في الختام، لم يتم تفعيل الإجراء الوقائي في مرحلة التصميم. غير أنه سيعاد النظر في المسألة أثناء إعداد المشروع عندما تصبح أنشطة المشروع أكثر وضوحاً. |
| سلامة السدود (OP/BP 4.37) | لا |  |
| المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50) | لا |  |
| المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60) | لا |  |

**ه. خطة إعداد الإجراءات الوقائية**

الموعد المحدّد المبدئي لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة الخاصة بمرحلة التقييم

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد تكون مطلوبة. ويجب تحديد الدراسات المحدّدة وتوقيتها في وثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة الخاصة بمرحلة التقييم

**جهة الاتصال**

**البنك الدولي**

ميكا-بيتيري تورهونين، أوليفيرا جوردانوفيتش

أخصائي أول في مجال إدارة الأراضي

**الجهة المقترضة/العميل/متلقّي المنحة**

وزارة المالية

**الهيئات المنفّذة**

المديرية العامة للشؤون العقارية

جورج معراوي

المدير العام

GeorgesM@finance.gov.lb

**لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع**:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 شارع إتش، نيويورك

واشنطن، العاصمة، 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/infoshop

**المصادقات**

**فريق المهام:** ميكا-بيتيري تورهونين، أوليفيرا جوردانوفيتش

**مصادق عليه من**

مستشار الإجراءات الوقائية:

مدير الممارسات:

المدير القطري: